CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/1997/II/L.1/Add.2
14 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة
الدورة السابعة عشرة
٧ - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن أعمال دورتها السابعة عشرة

مشروع تقرير

المقررة: السيد آرورا جافيت دو ديوس

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

١ - التقارير الأولية للدول الأطراف

ناميبيا

١ - نظرت اللجنة في التقرير الأولي لناميبيا (CEDAW/C/NAM/1) في جلساتها ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٤٢، المعقودة في ٨ و ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢ - وقدم التقرير من قبل المديرة العامة لإدارة شؤون المرأة في ناميبيا، الملحقة بمكتب الرئيس. وذكرت المديرة أن ناميبيا أصبحت عضوا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، دون تحفظات، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أي خلال عامين من نيلها الاستقلال. وأضافت أن الاتفاقية تعد بمثابة تكميل لدستور يستهدف تعزيز حقوق المرأة.

160797 160797 97-19543

٣ - ومضت تقول إن إدارة شؤون المرأة أنشئت بعد وقت قصير من نيل الاستقلال في عام ١٩٩٠. وهدفها هو ضمان إدماج المرأة في عملية التنمية بشكل عام، وتوفير التوجيهات اللازمة فيما يتعلق بوضع السياسة العامة، ورصد تنفيذها والوقوف على وضع عنصر الجنسين في الاعتبار على الدوام. وتقوم الإدارة بالنشر عن الاتفاقية بنشاط وتشجع المرأة على التمسك بحقوقها. وذكرت الممثلة أن جميع السياسات والبرامج الحكومية في ناميبيا سوف يتم الاسترشاد فيها بسياسات عامة بشأن الجنسين سوف تكون أكثر تكاملا وستوضع اللمسات الأخيرة عليها في عام ١٩٩٧.

٤ - وأشارت إلى أن التقرير الأولي لناميبيا يتناول بالوصف تسع لجان قطاعية معنية بشؤون الجنسين تتألف من ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية يجري التشاور معها فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الوطنية لضمان مراعاة جميع السياسات والبرامج الحكومية لمسائل الجنسين.

٥ - وشمل التقرير الأولي، الذي قدم إلى الأمانة العامة في عام ١٩٩٦، الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥. وأوجزت الممثلة هذا التقرير وقدمت معلومات إضافية حتى عام ١٩٩٧، وبذلك وفرت موجزا مستكملا للحالة في ناميبيا؛ وسلطت الضوء على قانون المساواة بين الزوجين الذي أجيز منذ تقديم التقرير المذكور، وهو ينص على المساواة بين الزوجين في المعاملات المالية والملكية الزواجية وكفالة الأطفال.

٦ - وأبلِغت اللجنة بأن إدارة شؤون المرأة تعكف على صياغة سياسة وطنية بشأن الجنسين، وبأنه أنيطت بلجنة إصلاح وتطوير القوانين المسؤولية عن توفير التوجيهات اللازمة بشأن إصلاح القوانين بشكل يفضي إلى إزالة كافة أشكال التمييز القانوني القائمة ضد المرأة. وذكرت أن العنف الموجه ضد المرأة والطفل برز بوصفه من أكبر التحديات التي تحول دون تقدم المرأة في ناميبيا، ومن المعتقد أنه يشكل مشكلة واسعة الانتشار وخطيرة رغم عدم وجود معلومات إحصائية بشأنه. وأضافت أنه يجري حاليا استنان تشريعات لمعالجة العنف الموجه ضد المرأة. وذكرت أن بلاغات الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب تزداد سنويا، لذلك ارتفعت الأصوات التي تدعو إلى إصلاح القوانين في هذه الناحية، لأن القانون الحالي لا يزال في بعض الحالات ينم عن التمييز وعدم الفعالية.

٧ - ومضت تقول إن بعض المعتقدات الدينية والممارسات الثقافية وحالات الإجحاف المتبقية في ظل القوانين العامة والعرفية لا تزال من العوامل التي تتيح للرجل إمكانية فرض سيطرة على المرأة داخل الأسرة. وذكرت أن التنميط الجنسي للمرأة بوصفها "أم" أوجد صعوبات تحول أمام العديد من النساء فيما يتعلق باختيار مسارات مهنية خلاف الأمومة. وذكرت أن الحكومة تعكف على تنظيم حلقات عمل إقليمية بشأن مسائل الجنسين لمنهاهضة التنميط الجنسي.

٨ - وأضافت أنه طرأ تحسن طفيف على نسبة التحاق المرأة بالمناصب السياسية، وأن وجود الهيئة البرلمانية للمرأة يعزز من أثرها داخل البرلمان. وأكدت أن تنفيذ هذا الإجراء الإيجابي من شأنه أن يؤدي إلى اجتذاب المزيد من النساء إلى ميدان السياسة. وذكرت أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في الوظائف العليا بالنسبة للحكومة والقطاع الخاص معا. وذكرت أنه جرى للمرة الأولى تعيين إمرأة في منصب القاضي منذ إنجاز التقرير الأولي، وأن منصب أمين المظالم تشغله امرأة.

٩ - وقالت إن دستور ناميبيا يكفل الحق في التعليم لجميع الأشخاص، وأن التعليم إلزامي حتي سن ١٦ سنة. وأضافت أن نسبة التحاق الإناث بالدراسة زادت بالنسبة لكل الفئات العمرية، وأنه يوجد تحسن مناظر في مستوى إلمام الإناث بالقراءة والكتابة في أوساط الفئات العمرية الأصغر. وذكرت أن حالات الحمل في أوساط الفتيات شائعة، وهي تمثل أكبر عائق للتقدم التعليمي للإناث؛ لأنها تشكل العامل الرئيسي وراء تسرب البنات من الدراسة.

١٠ - وحظر قانون العمل لعام ١٩٩٢ التمييز الجنسي والملاحقة الجنسية في قطاع العمل. ونص هذا القانون على الأجر المتساوي للعمل المتساوي، رغم أن المرأة تعمل حاليا في مهن تميل مستويات المكافأة فيها إلى أن تكون منخفضة. وتعد المرأة الريفية أكبر فئة ديموغرافية في ناميبيا.

١١ - ويعتبر معدل الخصوبة في ناميبيا من أعلى المعدلات في العالم ولا تزال الحكومة ملتزمة بخفض هذا المعدل عن طريق حملات توعية الجمهور وخدمات تنظيم الأسرة الموسعة. كما يعتبر الإجهاض مخالفا للقانون، إلا في حالات انتهاك المحارم والاغتصاب ولأسباب تتعلق بصحة الأم أو الطفل. وتعد حالات الإجهاض ووأد الطفل من المشاكل الكبيرة في ناميبيا، ولكن يجري النظر في قانون بشأن الإجهاض والتعقيم. كذلك توجد نسبة عالية من حالات تعدد الزوجات في بعض المجتمعات المحلية. وتعتبر حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب في حالة ازدياد بمعدل مفزع، لا سيما في أوساط النساء بسبب انخفاض مستواهن الاجتماعي والاقتصادي.

١٢ - ويجري تنظيم حلقات عمل لتنفيذ خطة عمل بيجين على الصعيد الوطني، كما يجري وضع برامج مجتمعية. وينظر إلى الاتفاقية وخطة العمل على أنهما مكملان لبعضهما البعض ويتمتعان بنفس القدر من الأهمية، ولكن الممثلة لاحظت أن تنفيذ الاتفاقية والخطة معا يتأثر بانعدام الأموال. وذكرت الممثلة اللجنة بأن ناميبيا أخذت على عاتقها التزاما ثابتا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بإيلاء اهتمام خاص في أربعة مجالات هي: التعليم والتدريب والطفلة؛ والمرأة والقانون؛ والعنف الموجه ضد المرأة والطفل؛ والصحة.

١٣ - واختتمت الممثلة كلامها قائلة إن ناميبيا خطت خطوات كبيرة في مجال تحسين وضع المرأة، رغم أنه يلزمها المزيد من الوقت للتحول إلى مجتمع يتمتع فيه الإنسان بالمساواة حقا. وهذا هدف يمكن تحقيقه لأن رغبة المرأة الناميبية في إسماع صوتها للجهات المعنية وللإعمال التدريجي للضمانات المنصوص عليها في الدستور والاتفاقية ووعود خطة العمل.

التعليقات الختامية للجنة

١٤ - شكرت اللجنة الدولة الطرف على ما جاء في التقرير من صياغة جيدة ومعلومات مفصلة معا. كما أثنت على المديرة العامة لإدارة شؤون المرأة الملحقة بمكتب الرئيس لما قدمته من عرض واضح وصريح.

العوامل والصعوبات التي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية

١٥ - لاحظت اللجنة أن المرأة في ناميبيا لا تزال تعاني من التمييز المستمر من جراء بعض القوانين التقليدية والعرفية.

١٦ - وأشارت أيضا إلى أن عددا كبيرا من النساء لا يتمتع بالتمكين الاقتصادي والى أن الفقر الذي يعانين منه يجعل من العسير عليهن تحقيق التطلعات المكفولة بموجب الاتفاقية.

١٧ - وحددت اللجنة كذلك عدم الإلمام العام بالحقوق الإنسانية والقانونية بوصفه عقبة تحول دون تنفيذ الاتفاقية.

الجوانب الإيجابية

١٨ - أشادت اللجنة بحكومة ناميبيا لقيامها بالتصديق على الاتفاقية دون تحفظات بعد فترة وجيزة من نيلها الاستقلال بعد كفاح ناجح وطويل.

١٩ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لما ورد في التقرير من تحليل تفصيلي يعطي صورة واضحة عن حالة المرأة في ناميبيا.

٢٠ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح أن المنظمات غير الحكومية اشتركت في إعداد التقرير.

٢١ - وأشادت اللجنة بحكومة ناميبيا لانتقالها سلميا إلى دولة مستقلة ولما أبدته من احترام عام لحقوق الإنسان بالنسبة لجميع أبناء ناميبيا.

٢٢ - كما أشادت اللجنة بإنشاء إدارة شؤون المرأة وبرفع مستواها منذ عهد قريب إلى مستوى المجلس الوزاري. وأشارت مع الارتياح إلى إنجازات هذه الإدارة.

٢٣ - وأحاطت اللجنة مع الارتياح كذلك بإنشاء لجنة إصلاح وتطوير القوانين وبالتدابير القانونية التي وضعت موضع التنفيذ عقب التصديق على الاتفاقية. وأشارت إلى أن هذه التدابير أسهمت في إحراز تقدم باهر على طريق المساواة بين الجنسين.

٢٤ - ورحبت اللجنة بقانون المساواة بين الزوجين وأعربت عن تطلعها لقانون الطفل المقترح.

٢٥ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتطورات الإيجابية في مجالي المرأة واتخاذ القرار وبصفة خاصة بتعيين امرأة في منصب أمين المظالم لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢٦ - وأشادت اللجنة بناميبيا لإنشاء مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل، رغم أنها لاحظت أن هذه المراكز لا تزال في هذه المرحلة صغيرة الحجم.

٢٧ - وأعربت اللجنة عن امتنانها لتعيين أول امرأة في منصب قاضي.

٢٨ - وأشادت بالحكومة لتركيزها على الإجراء الإيجابي كوسيلة لسد الثغرات في مجال المساواة بين الجنسين.

٢٩ - ورحبت اللجنة بإنشاء اللجان القطاعية التسع المعنية بشؤون الجنسين وأشادت ببرنامج جعل الاتفاقية محل اهتمام البرلمانيين وموظفي الخدمة العامة.

المواضيع الرئيسية مثار القلق

٣٠ - أعربت اللجنة عن قلقها لكون التقرير لم يتناول التوصيات العامة للجنة.

٣١ - وقامت اللجنة بتحديد مجالات القلق التالية: الافتقار إلى إطار زمني لتنفيذ برامج الاجراءات الايجابية، وأيضا إلى الافتقار إلى برامج لدعم أهداف ومنجزات هذه البرامج، لا سيما فيما يتعلق بالحصص.

٣٢ - وأعربت اللجنة عن القلق للافتقار إلى برامج تعليمية ودعائية ترمي إلى تحقيق المساواة فعلا.

٣٣ - وأعربت اللجنة عن قلق كبير إزاء انتشار حالات العنف المنزلي وإزاء استمرار المواقف النمطية.

٣٤ - وأعربت اللجنة عن القلق لكونه بالرغم من القوانين الجديدة لا تزال المرأة، لا سيما في المناطق الريفية، عاجزة عن امتلاك الأرض.

٣٥ - وأعربت اللجنة عن قلقها لكون مسألة إجازة الأمومة عولجت في إطار المادة ٤ من الاتفاقية لكونها ترى أن هذا التدبير ليس من الإجراءات الإيجابية.

٣٦ - وأعربت اللجنة كذلك عن قلقها لكونه بالرغم من أن ناميبيا قامت بالتصديق على الاتفاقية دون تحفظات فإن التقرير أوجز مجالات هامة يوجد فيها تمييز مستمر وتحفظات عملية على تنفيذ بعض المجالات الواردة في الاتفاقية.

٣٧ - ولاحظت اللجنة مع القلق أن قانون المساواة بين الزوجين لا يعالج مسألة التمييز داخل الأسرة على نحو واف بالغرض.

٣٨ - وأعربت اللجنة عن قلقها لكون العاهرات لا تتاح لهن فرص كافية للوصول إلى الرعاية الصحية.

٣٩ - وأبدت اللجنة كذلك قلقها إزاء انخفاض مستوى مشاركة المرأة في التعليم العالي وإزاء المعدل العالي لتسرب الفتيات من مدارس التعليم الرسمي.

٤٠ - وأعربت اللجنة عن القلق أيضا لكون قانون الاغتصاب لا يفي الغرض تماما في الوقت الحاضر.

٤١ - وأعربت اللجنة عن القلق لكون المراهقات الحمل يتعرضن للمعاقبة، بينما لا يتعرض للمساءلة الرجال المسؤولون عن حالات الحمل هذه.

٤٢ - وأبدت اللجنة قلقها لانتشار التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

٤٣ - وأعربت اللجنة عن القلق إزاء انتشار ممارسة تعدد الزوجات وعدم تسجيل الزيجات القائمة على القانون العرفي.

٤٤ - وأعربت اللجنة عن قلقها كذلك إزاء القانون الحالي المتعلق بالإجهاض في ناميبيا وإزاء المستوى العالي لانتشار حالات الإجهاض غير القانوني.

٤٥ - وأعربت اللجنة عن عدم ارتياحها لكونه بالرغم من أن المديرة العامة لإدارة شؤون المرأة رفع مستواها إلى رتبة مجلس الوزراء إلا أنه لا يحق لها التصويت داخل المجلس.

الاقتراحات والتوصيات

٤٦ - تطلب اللجنة إلى الدولة الطرف كفالة تناول التوصيات العامة للجنة في التقرير المقبل الذي سوف يقدم إليها من قبل ناميبيا.

٤٧ - وتشدد اللجنة على أنه ينبغي توفير أطر زمنية لتنفيذ تدابير الإجراءات الإيجابية، بما فيها الحصص، وينبغي أن تشمل هذه التدابير البرامج التعليمية وغيرها من البرامج التي ترمي إلى المحافظة على أهداف ومنجزات برامج التدابير الإيجابية القائمة.

٤٨ - وتوصي اللجنة بأن تعمد الحكومة إلى تكثيف البرامج التعليمية والدعائية بهدف تحقيق المساواة فعلا وإلى وضع وتنفيذ برامج لإعادة تحديد أدوار المرأة والرجل داخل الأسرة.

٤٩ - وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بتوفير المزيد من التوعية في مجالي حقوق الإنسان والحقوق القانونية على كافة المستويات.

٥٠ - وتوصي اللجنة بأن تكفل إدارة شؤون المرأة إجراء بحوث لتحديد القوانين العرفية التي تناقض الاتفاقية نصا وروحا وأن تبذل محاولات للاستعاضة عن هذه القوانين.

٥١ - وتوصي اللجنة بأن تكفل الحكومة الرصد الفعال لتنفيذ كافة الإجراءات الإيجابية.

٥٢ - وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومة باتخاذ تدابير عاجلة لمناهضة العنف المنزلي. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير قانونية مثل تعديل القانون المتعلق بالاغتصاب وتطبيق برامج لزيادة الوعي. وتشدد اللجنة على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة كي تتجنب الاعتماد التام على الرجل وازدياد ضعفها إزاء العنف المنزلي.

٥٣ - وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بتطبيق تدابير وبرامج، بما في ذلك الاجراءات الإيجابية، بهدف زيادة اشتراك المرأة في الجهاز القضائي على كافة المستويات.

٥٤ - وتحث اللجنة الحكومة على التصدي لبعض جوانب التمييز ومنح هذه المسألة أولوية عليا بقصد تركيز الاهتمام عليها بشكل عريض القاعدة.

٥٥ - وتقترح اللجنة أن تقوم الحكومة بحث المنظمات غير الحكومية على المساعدة في إحداث تغيير قانوني فيما يتعلق بملكية الأرض من قبل المرأة، لا سيما في المناطق الريفية.

٥٦ - وتحث اللجنة الحكومة على أن تعالج مسألة تعدد الزوجات. إذ ينبغي إجراء بحوث بشأن هذه المسألة دون تأخير والقيام بتطبيق برامج مكثفة للإثناء عن تعدد الزوجات من قبل إدارة شؤون المرأة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والكنائس.

٥٧ - وتوصي اللجنة بأن تكفل الحكومة، بأسرع ما يمكن، تسجيل جميع حالات الزواج العرفي.

٥٨ - وفي حين تسلم اللجنة بالحاجة إلى المحافظة على المحاكم التقليدية فهي تحث الحكومة على ضمان امتثال هذه المحاكم للمبادئ الواردة في الاتفاقية في جميع المجالات.

٥٩ - وتحث اللجنة الحكومة على تعديل قانون المساواة بين الزوجين بما يؤدي إلى القضاء على التمييز داخل الأسرة.

٦٠ - وتقترح اللجنة أن تستجيب الدولة الطرف في تقريرها المقبل للمسائل التي أثيرت بشأن الإجهاض وسائر المسائل ذات الصلة.

٦١ - وتوصي اللجنة بأن تواصل الحكومة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية.

٦٢ - وتحث اللجنة بقوة الدولة الطرف الأحزاب السياسية في ناميبيا على أن تشجع المرأة على الانضمام إليها وعلى اتخاذ تدابير إيجابية في هذا الصدد.

٦٣ - وتطلب اللجنة إلى الحكومة أن تعالج في تقريرها المقبل الاهتمامات الواردة في هذه التعليقات وعلى تقديم معلومات عن تنفيذ التوصيات العامة للجنة.

٦٤ - وتطلب اللجنة نشر هذه التعليقات الختامية في ناميبيا على نطاق واسع لجعل الناميبيين ملمين بالخطوات التي اتخذت لكفالة تحقيق المساواة للمرأة فعلا والخطوات الإضافية التي يلزم اتخاذها في هذا الصدد.

- - - - -